بسم الله الرحمن الرحيم

بيان

دولة قطر

يلقيه سعادة السيد

محمد بن عبد الله الرميحي

مساعد وزير الخارجية

لشؤون المتابعة

أمام

الدورة الستين

للجمعية العامة للأمم المتحدة

نيويورك - ١٩ سبتمبر ٢٠٠٥

Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations – New York
809 U.N. Plaza. 4th Floor. New York, NY 10017. Tel: (212) 486-9335. Fax: (212) 758-4952

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة،

السيد الرئيس،

يطيب لي في البداية أن أتقدم بالتهنئة لكم على انتخابكم رئيساً للدورة الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، متمنياً لكم التوفيق والنجاح في مهمتكم. كما أود أن أوجه تحية شكر وتقدير إلى سلفكم سعادة السيد/ جون بينغ، على الجهود القيمة التي أدار بها أعمال الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة وخاصة للمجهودات التي بذلها في الوثيقة الختامية الخاصة بنتائج القمة العالمية لعام ٢٠٠٥. وأود أيضاً أن أتقدم بالشكر لسعادة السيد/ كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة على ما يقوم به من عمل دؤوب في سبيل تفعيل دور منظمتنا الدولية.

السيد الرئيس،،

إن قادة العالم الذين اجتمعوا في مقر الأمم المتحدة لمتابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية والتنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، قد تمكنوا من تبني وثيقة تدعو إلى تطبيق الإصلاحات في الأمم المتحدة واتخاذ خطوات جماعية أكثر جرأة لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية ونشر الأمن في العالم ومراعاة حقوق الإنسان.

فالظروف الاقتصادية التي تسود العالم اليوم تشكل خطراً حقيقياً على مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية، وخاصة الدول الأقل نمواً منها، وتنذر بخطر على تنمية شعوبها، نتيجة لعوامل عدة، تتمثل في قلة تدفقات المساعدات الرسمية (ODA)، وشروط التجارة الدولية المجحفة، ووضع القيود أمام وصول صادراتها إلى الأسواق العالمية، وحصولها على أسعار غير منصفة مقابل سلعها الأساسية المصدرة، وثقل أعباء ديونها الخارجية، والانعكاسات السلبية عليها جراء عملية العولمة. وعلى الرغم من التقدم المحرز في كثير من مجالات التعاون الدولي، إلا أن مشاكل الجوع والفقر والمرض كنقص المناعة المكتسبة (الإيدز) والملاريا والسل التي وصلت إلى أبعاد مخيفة لا زالت تشكل تحدياً كبيراً للمجتمع الدولي، تنذر بأنه ما لم يتآزر المجتمع الدولي لتسريع التنمية المنصفة في الدول النامية، وخاصة الأقل نمواً، فإن هدف الألفية بتخفيض الفقر بنسبة النصف بحلول عام ٢٠١٥ سيكون غاية بعيدة المنال.

إن المجتمع الدولي، بعقده العزم في قمة الألفية على إعلان الحرب على الفقر بإطلاق حملة مستمرة ترمي إلى جعل الحق في التنمية حقيقة واقعة لكل البشر، قد التزم ضمنياً بتهيئة بيئة سياسية واقتصادية واجتماعية في الدول النامية، ولاسيما الأقل نمواً، تكون مواتية لترجمة الحق في التنمية واقعاً معاشاً لكل شعوبها، بما يتيح لمجتمعاتها التماسك والاندماج الاجتماعي العادل وإتاحة فرصة حقيقية لها لاقتلاع الفقر من المجتمع لكي ينعم بالعمالة الكاملة المنتجة والمجزية. كما وقد عقد العزم على جعل العولمة تتسم بالإنصاف والعدل وأن تكون شاملة للجميع، مما يجنب الدول النامية، وخاصة الأقل نمواً خطر التهميش في الاقتصاد الدولي. لقد أكد قادة العالم في قمة الألفية أن التعاون الدولي هو العامل الأهم في جعل العالم خير مكان لطيب العيش. كما

أكدوا على أن التجارة الحرة وتحرير الاقتصاد والاعتماد المتبادل أفضل الوسائل لتسريع التنمية الاقتصادية المنصفة في البلدان النامية.

السيد الرئيس،

إن المجتمع الدولي يمر الآن بمرحلة حرجة من مراحل المفاوضات الخاصة بأجندة الدوحة التنموية. لقد أحرزت المفاوضات في العام الماضي تقدماً محسوساً في بعض المجالات الصعبة والخلافية. وتم الاتفاق على إطلاق مفاوضات بخصوص مسألة التسهيلات التجارية المنصوص عليها ضمن الأربعة مسائل التي كان قد اتفق على بقائها خارج برنامج عمل الدوحة (وهي: الاستثمار، والمنافسة، والتجارة والبيئة، والتسهيلات التجارية)، ولكن مع الأسف فقد كان قبول الدول المتقدمة النمو لإطلاق المفاوضات مشروطاً بأن لا تُجرى أي مفاوضات خاصة بالثلاثة مسائل الأخرى.

ونتطلع إلى تحقيق تقدم راسخ وطموح في المؤتمر السادس لمنظمة التجارة الدولية في هونج كونج وأن نتمكن على ضوء ذلك من إتمام المفاوضات في عام ٢٠٠٦.

السيد الرئيس،،

لقد أوفت الدول النامية بتعهداتها ونأمل أن المفاوضات القادمة والخاصة بتنفيذ نتائج هذه القمة أن ستجعل من الشراكة العالمية من أجل تحقيق الغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً حقيقة واقعة، ومن الحق في التنمية واقعاً معاشاً، وأن تفي الدول المتقدمة النمو بالتعهدات التي قطعتها على نفسها، ومنها زيادة المساعدات الرسمية للتنمية (ODA) لتصل إلى ٧, في المائة من ناتجها المحلي، وأن تسرع في عملية إعفاء جميع الدول الفقيرة من أعباء الدين الخارجي.

السيد الرئيس،

لطالما ذَكرنا أن السلام في الشرق الأوسط لن يتحقق إلا بتنفيذ القرارات الشرعية الدولية المتمثلة في قرارات مجلس الأمن وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي تقر جميعها للشعب الفلسطيني استعادة حقوقه المشروعة، وفي مقدمتها تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس، وكذلك الانسحاب من الجولان المحتل حتى خط الرابع من يونيو عام ١٩٦٧، والانسحاب الكامل من ما تبقى من الأراضي اللبنانية.

ومن هذا المنطلق تمخضت الوساطة الدولية عن خارطة الطريق التي تقر مبدأ الأرض مقابل السلام، وتدعو إلى الانسحاب من الأراضي المحتلة وقيام دولة فلسطين. وجاءت المبادرة والتي أقرتها قمة الدول العربية في اجتماعها في بيروت في مارس ٢٠٠٢، التي دعت إلى إقامة علاقات طبيعية بين الدول العربية وإسرائيل في مقابل انسحاب إسرائيل إلى حدود ١٩٦٧.

إن الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة يعد خطوة، نأمل أن تتلوها خطوات مماثلة من كافة الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة الأخرى، وذلك وفقاً لقرارات الشرعية الدولية والمبادرات والاتفاقيات ذات الصلة من أجل تحقيق الاستقرار والأمن والسلام الشامل والعادل لكافة دول وشعوب المنطقة.

السيد الرئيس،

لا يفوتني هنا أن أشير إلى الأوضاع الصعبة التي يعيشها الشعب العراقي الشقيق. ونأمل أن يعبر الدستور الجديد عن آمال وتطلعات الشعب العراقي وأن يسهم في إشاعة الأمن والاستقرار في البلاد. وأن يؤخذ مصالح كل فئات الشعب العراقي في

الحسبان وأن يتولد الشعور لدى كل أفراد الشعب بأنه جزء من النظام القائم، وأن يحافظ على وحدة العراق وهويته الوطنية.

السيد الرئيس،

إن دولة قطر إيماناً منها بما لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من أهمية بالغة بالنسبة للأمن والسلم الدوليين فقد انضمت إلى تلك المعاهدة وتدعو من هذا المنبر جميع الدول إلى الانضمام إليها. كما تسعى لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية تماماً من أسلحة الدمار الشامل بجميع أنواعه.

السيد الرئيس،

لقد أعربت بلادي بلا لبس عن إدانتها للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. كما أيدت جميع قرارات مجلس الأمن المتصلة بمسألة الإرهاب، وتعاونت مع المجتمع الدولي في تنفيذ هذه الاتفاقات. ومع ذلك فإننا نرى أن النجاح في استئصال هذه الظاهرة يقضي بمعالجة الأسباب الكامنة ورائها، بما فيها الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تشكل مرتعاً خصباً للإرهاب.

كما إننا ندعم فكرة الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي معني بالإرهاب، ووضع إستراتيجية دولية لمكافحته. وفي هذا السياق نرى أن تعريف الإرهاب وتمييزه بصورة واضحة عن الكفاح الذي تخوضه الشعوب، من أجل تحقيق حقها المشروع في الدفاع عن حريتها والتمتع بتقرير المصير، ينبغي أن يكون أهم قاعدة يتوافق عليها المجتمع الدولي. وهو حق مكرس في جميع القوانين والممارسات الدولية.

إن عالمنا اليوم يحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى مرجعية شاملة ومؤهلة للقيام بدورها المنشود كأداة دولية، تسعى لتحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية وتثبيت الأمن والاستقرار وحفظ السلام الدولي وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً.

كما أنه ينبغي علينا أن نسعى جادين لاحترام هذا التنوع العالمي وإلى حمايته وإتاحة فرصة الازدهار أمامه. وعليه، فإننا نرى أن يُخضع المقترح الخاص بإنشاء مجلس دائم لحقوق الإنسان ذي عضوية أصغر، ويتم انتخاب عضويته بثلثي الأعضاء فقط إلى مزيد من الدراسة في عملية مفاوضات حكومية جادة بغرض الوصول إلى اتفاق في الرأي حول قيام المجلس المقترح وعضويته وولايته وتبعيته التي نرجو أن تكون للجمعية العامة. إننا يجب أن نلزم أنفسنا بحقوق الإنسان على نحو ما يجسدها ميثاق الأمم المتحدة، وأن نتقيد كاملاً بمعايير حقوق الإنسان المعترف بها دولياً.

السيد الرئيس،

إن موضوع توسيع مجلس الأمن، ومفهوم الأمن الجماعي يحتاج إلى مزيد من الدراسة والمفاوضات الحكومية حتى نصل إلى اتفاق في الرأي حول هذه المواضيع المهمة.

وفي هذا الإطار نؤيد الأمين العام في أهمية إصلاح الأمانة العامة للأمم المتحدة للأسباب الواردة في تقريره المعنون "في جو من الحرية أفسح". على أننا نرى أن أي مقترحات لإصلاح الأمانة العامة أمر غاية في الأهمية ويجب أن تخضع إلى دراسة متأنية ومفاوضات تتناولها الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وشكراً السيد الرئيس،،،